

انعكاس تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (21 / IAS) على الحصيلة الضريبية
بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

The reflection of the application of the International Accounting Standard No. 21 IAS on the
tax Collection-Applied- research in the General Authority for Tax.

Samir.Mozher1202m@pgiafs. uobaghdad.edu.iq	ديوان الرقابة المالية الاتحادي	سمير مزهر حسن الساعدي
Nidhal_nid@yahoo.com	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أ.م. د. نضال رؤوف احمد

المستخلص:

تم اعداد هذا البحث لبيان مدى انعكاس تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (21 / IAS) من قبل الوحدات الاقتصادية في جمهورية العراق وتأثيره الناتج عن التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية على الحصيلة الضريبية لصالح الهيئة العامة للضرائب ، فقد تم تناول البيانات المالية لمجموعة من المصارف العاملة في القطاع الخاص كعينة للبحث لمعرفة كمية المبالغ المتحققة عن تطبيق المعيار ذو العلاقة ، واعتمد الباحث على طريقة التحليل المالي لتلك البيانات والتي تم الحصول عليها من الموقع الالكتروني لهيئة الاوراق المالية واجراء المقابلات الشخصية لعدد من اساتذة الجامعات والمحاسبين القانونيين والخبراء الماليين وموظفي البنك المركزي العراقي والمصارف والهيئة العامة للضرائب للاستفادة من اراءهم ومعلوماتهم التي اغنت البحث.
الكلمات المفتاحية: معيار المحاسبة الدولي رقم (21 / IAS) ، الحصيلة الضريبية.

Abstract:

This research has been prepared to show the extent to which the reflection of application of the international Accounting Standard No. (IAS 21) has been adopted by the economic units in the Republic of Iraq and its impact resulting from changes in foreign exchange rates on the tax outcome for the benefit of the General Tax Authority. The financial statements of a group of banks operating in the private sector were dealt with as a sample for research to find out the amount of amounts realized from the application of the relevant standard, The researcher relied on the method of financial analysis of these data, which was obtained from the website of the Securities Commission and conducting personal interviews for a number of university professors, chartered accountants, financial experts, employees of the Central Bank of Iraq , banks and the General Tax Authority to benefit from their opinions and information that enriched the research.

Key Words: International Accounting Standard No (21 IAS), tax outcome.

المقدمة:

ان التقدم المسارع في مجال الفكر المحاسبي الذي اصبح يقدم مثل هذه المفاهيم لم ينبع من فراغ، وانما جاء من فلسفة محاسبية رغبة في تطور الوحدة الاقتصادية وخرجها عن المألوف ويعتبر تطبيق المعايير المحاسبية على اداء الهيئة العامة للضرائب، هو لتوجيه العمل الضريبي نحو روى مستقبلية متطلعة الى مستوى متميز للعمل الضريبي، وقد تم اختيار موضوع البحث لأهمية المؤسسة الضريبية في الاقتصاد وتأثير المعيار الدولي للوصول الى الحصيلة الضريبية فضلاً عن مواكبة العمل الضريبي في العراق بالمستوى المطلوب.

وبناء على ذلك فقد تم تقسيم هذا البحث الى اربعة مباحث: تتناول المبحث الاول منهجية البحث اما المبحث الثاني فقد تخصص بالجانب النظري في حين تتناول المبحث الثالث الجانب العملي، اما المبحث الرابع فكان للاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث The Methodology of Research

أولاً- مشكلة البحث : Research Problem : ان الطلب المتزايد على معايير المحاسبة الدولية والمقبولة عالمياً يدفع باتجاه اعداد هذه البيانات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والتي يفترض ان يتم بناؤها وفقاً للاطار المفاهيمي المحاسبي الدولي الذي يعتبر عنصر مهم بالتطور المحاسبية والذي تم بناؤه وفقاً لحاجة القطاع العام والخاص والذي يمس العمل الضريبي بشكل كبير ، كما ان اختلاف الاسس النظرية التي تستند اليها المعايير المحاسبية الدولية سيجعل من الصعب تطبيق هذه المعايير عالمياً وخاصة مع عدم وجود أنظمة ووسائل يتم استخدامها في الهيئة العامة للضرائب التي بدورها سوف تلاحظ مدى تأثير الهيئة المبحوثة في حالة تطبيق هذا المعيار على الجهات التي تتحاسب ضريبياً حيث ان تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21 / IAS) الذي يتناول (اثر التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية) والذي يتعلق بأعمال المصارف والشركات والعمل الضريبي من ناحية التحاسب للمؤسسات المالية ، والذي يثير تساؤل حول هذه المشكلة .

- هل ان تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21 / IAS) له تأثير على الحصيلة الضريبية ؟

ثانياً - أهمية البحث : Research Importance : تتلخص اهمية البحث في ان معظم البحوث لم تتناول هذا الموضوع في مجالات مختلفة ومتنوعة والذي شجع الباحث على الاطلاع اكثر على هذه المعايير ومدى تطبيقها في العمل الضريبي، من خلال دراسة وتحليل الاطار المفاهيمي للمعيار المحاسبة الدولي رقم (21 / IAS) والاطار المفاهيمي للحصيلة الضريبية ، كما ستفتح هذه الدراسة المجال لتطبيق المعايير المحاسبة الدولية في القطاع الضريبي واجراءات التحاسب لدى المكلفين بالضريبة.

ثالثاً- أهداف البحث : Research Objectives في ضوء مشكلة البحث وفرضيته سيتم انجاز الاهداف الآتية :-

1- تأطير العلاقة بين معيار المحاسبة الدولي رقم (21 / IAS) والحصيلة الضريبية من خلال تصنيف المعايير المحاسبية الدولية حسب المفاهيم والاسس النظرية التي تستند اليها.

2- تحديد ملامح الاطار المفاهيمي لمعيار المحاسبة الدولي رقم (21 / IAS) ومدى الاستفادة منها في القطاعات العامة والخاصة في المجالات المالية والمؤسسية .

3- بيان الانعكاسات على معيار المحاسبة الدولي رقم (21 / IAS) على النية العمل الضريبي ومدى تأثيرها على الحصيلة الضريبية .

رابعاً- فرضية البحث : hypotheses : ان صياغة اطار مفاهيمي محاسبي عالمي متوازن بما يخدم ويزيد من قبول المعايير المحاسبية الدولية عالمياً بالتالي ان مدى تطبيق هذه المعايير في القطاع الضريبي له دوافع ملموسة في جانب التحاسب الضريبي لمختلف الشرائح ولما لها من تأثير كبير لهذه المعايير المحاسبية الدولية في تنسيق النية العمل والتوصل الى نتائج مقبولة وموحدة على كافة الانظمة المالية .

- الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21) يؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية.

- عدم الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21) يؤدي الى اظهار الحصيلة الضريبية على غير حقيقتها.

خامساً- حدود البحث :

1- الحدود المكانية : الهيئة العامة للضرائب / قسم كبار المكلفين .

2- الحدود الزمانية : اعتماد البيانات والتقارير المالية للسنة (2020)

سادساً- أسلوب البحث : **Research Importance** : سيتم تنفيذ البحث بأسلوبين :

1- الجانب الاكاديمي : يتم ذلك من خلال الاستعانة بالمصادر والدوريات والمراجع المختلفة العربية والاجنبية بخاصة المعلومات المنشورة عبر شبكة المعلومات الدولية .

2- الجانب التحليلي : وذلك من خلال تحليل المعايير المحاسبية الدولية وفقاً لعدد من العناصر والمفاهيم وجمع الاراء والافكار وتحليلها لعدد من الاكاديميين والمهنيين ومراكز البحوث والمنشورة عبر شبكة المعلومات الدولية ، بالإضافة الى اعتماد نتائج بعض المقابلات واستطلاع اراء بعض المتخصصين بالمجال المحاسبي للتثبت من النتائج .

سابعاً- محددات البحث :

1- لم يتم الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة باحتساب الاثر الضريبي جراء تطبيق المعيار ذو العلاقة بالبحث من الهيئة العامة للضرائب.

2- صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات من المصارف وتم الحصول على البيانات المالية من الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية.

3- محدودية الدراسات والبحوث التي تتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (21/ IAS) قدر تعلق الامر بتأثير تطبيق المعيار على الحصيلة الضريبية.

المبحث الثاني: معيار المحاسبة الدولي رقم (21/ IAS) اثار التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية.

اولاً: بعض التعاريف المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية : لقد عرفت المعايير المحاسبية الدولية في الادبيات المتخصصة بعدة تعاريف كما مبين ادناه:-

- سلوم ونوري،2012:13:- انه بيان لتحقيق التوافق في ما بين السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والاحداث المالية للوحدة الاقتصادية، وهذا يساعد على جعل القوائم المالية ذات قابلية للمقارنة والفهم من قبل الاطراف ذات العلاقة فالمعيار يوضع في ضوء الاعراف المحاسبية المتعارف عليها والظروف البيئية السائدة.
- حمد،2013:344:- هي مبادئ محاسبية اصبحت مقبولة على الصعيد العالمي، وهي تحسن وتنسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها منظمة ما كشوفها المالية.
- شبلي وفاضل،2014:120:- انها المرشد الاساسي لقياس العمليات والاحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج اعمالها وتوصيل المعلومات الى المستفيدين منها.
- العامري،2021:4:- انها مجموعة المقاييس أو المبادئ أو النماذج أو الإرشادات العامة التي تؤدي الى ترشيد وتوجيه الممارسة العملية المحاسبية والتدقيق المالي أو مراجعة الحسابات.

ثانياً: هدف ونطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (21/ IAS) : ان معيار المحاسبة الدولي رقم (21) يهدف الى بيان كيفية المحاسبة على المعاملات بالعملات الاجنبية والعمليات الاجنبية، ويبين كيفية ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة الى عملة تقرير الشركة القابضة.(IFRS,2018:281)

وبهذا فان المواضيع الرئيسية التي يعالجها المعيار هي ما هو سعر او (أسعار) الصرف الذي يتم استخدامه وكيف يتم التقرير عن آثار التغيرات في أسعار الصرف في القوائم المالية والتي هي من الامور واجبة الافصاح عنها من قبل الوحدة الاقتصادية.(IAS,2016:203)

ثالثاً: متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/21) : نظراً لظهور عدة مشاكل محاسبية وخاصة مشكلة تغير اسعار صرف العملات الاجنبية بسبب سعي الوحدات الاقتصادية للانضمام الى منظمة التجارة الدولية وفتح الاسواق المحلية امام الاستثمارات الاجنبية وجدت تلك الوحدات نفسها باحتياج لوجود نظام او اتفاق مستمد من معايير المحاسبة الدولية التي تعمل على تقديم مختلف التقنيات والاساليب التي تساعد في اختيار سعر الصرف الذي يتم اعتماده في عملية ترجمة معاملاتها المالية بالعملة الاجنبية والعمليات الاجنبية وكيفية الاعتراف بالقوائم المالية باثر التغيرات في اسعار الصرف. (مجلة البشائر الاقتصادية، 2017:153)

رابعاً: مفهوم الحصيلة الضريبية : تعد الحصيلة الضريبية مصدر مهم من مصادر الإيرادات العامة للدولة، لذلك تسعى كافة الدول الى زيادتها لدورها المتميز في توجيه النشاط الاقتصادي وتحتل الإيرادات الضريبية ومكوناتها وأساليب تحصيلها أهمية بالغة في السياسة المالية وتشكل الحجر الأساس في قدرات الدولة الانفاقية، وتعد الضرائب أحد مصادر التمويل السيادية للدولة وبذلك تحتل أهمية كبيرة في تمويل الموازنة العامة فالحصيلة الضريبية تنحصر في المبالغ التي تحصل الدولة عليها من فرض الضرائب المختلفة في نظامها الضريبي. (خضر: 2008، 35)

خامساً: بعض التعاريف المتعلقة بالحصيلة الضريبية : هناك تعاريف عدة للحصيلة الضريبية يمكن الإشارة إليها وهي كما في ادناه:

- إنها الأموال التي تحصل عليها الدولة من خلال فرض الضرائب المختلفة في نظامها الضريبي. (العسكري، 2014: 52)
- هي مجموع الإيرادات الضريبية المحلية والمقاصة مطروحاً منها الإرجاعات الضريبية. (وهدان، 2014: 59)
- هي الأموال التي تجبها السلطة الضريبية من المكلفين سواء أكانوا اشخاص طبيعيين (افراد) أم معنويين (شركات) بعد تحديد المادة الخاضعة من دخولهم بموجب القوانين والتعليمات في النظام الضريبي. (البغدادي، 2015: 79)
- هي جميع المبالغ التي تحصل من قبل الإدارة الضريبية بفرض الضرائب على الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لها قانوناً في أية دولة في مدة زمنية معينة . (صبري، 2018: 62)

سادساً: تحصيل الضريبة : تعدّ عملية تحصيل الضريبة من المكلفين المرحلة النهائية لفرض الضريبة وذلك بعد ان تصبح واجبة الدفع عندما يتم ابلاغ المكلف بالمبلغ الذي يجب، ان يدفعه وهي من المرحلة الاكثر اهمية وتأثير وذلك لان الاخفاق في تحصيل الضريبة وجبايتها مهما كان السبب يؤدي الى الاضرار في الخزينة العامة للدولة وعجز الموازنة نتيجة لقلّة الموارد. (سنوسي، 2009، 21)

المبحث الثالث: التأطير التطبيقي

اولاً: نبذة تعريفية عن الهيئة العامة للضرائب :ان الهيئة العامة للضرائب هي احدى دوائر وزارة المالية العراقية الاتحادية السيادية المطبقة للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي، دورها أساسي في الاقتصاد العراقي وذلك لكون نشاطها يتعلق بتحصيل الإيرادات الضريبية القانونية المفروضة على المكلفين قانوناً وايداعها كإيرادات للخزينة العامة للدولة.

ومن اقسامها المهمة هو قسم كبار المكلفين الذي يعني بالتحاسب الضريبي وجباية المبالغ المستحقة قانوناً على كبار المكلفين ومنهم المصارف والشركات الاجنبية العاملة في مجال العمليات البترولية وكبريات الشركات الاجنبية وهو القسم الذي سيتناوله بحثنا:

ثانياً: مدى التزام المصارف العراقية الاهلية والشركات بمعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS /21) اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية.

ان محاسبة العملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية من المصاعب التي تواجه محاسبي الشركات المالية وغير المالية سواء كان لها أنشطة محلية بعملة تختلف عن عملة اعداد التقارير المالية او قد تكون لها أنشطة خارجية لتنفيذ معاملات استيراد او تصدير البضائع والخدمات او تكون هذه الشركات لها فروع ونشاطات في دول اجنبية، ونظراً لتعدد العملات المتداولة في تلك الشركات عند ممارسة انشطتها وفي نفس الوقت التزامها بإعداد التقارير المالية بعملة قد تختلف عن عملات التداول وما قد ينتج عن ذلك من مكاسب او

خسائر في ترجمة الفوائم المالية. فأنها تحتاج الى اليات عمل تساعدنا للوصول الى تقارير مالية معبرة عن الوضع المالي العادل ونتائج نشاط دقيقة وحقيقية لا تتعارض مع الفكر المحاسبي والمعايير الدولية المحاسبية والابلاغ المالي .

ولتنظيم عمليات تسجيل الاحداث والتصرفات المالية التي جرت بالعملة الاجنبية (الدولار الأمريكي) في العراق وخاصة في نهاية سنة 2020 حيث شهد السوق العراقي زيادة عالية نسبيا غير مسبوقه في اسعار صرف العملات الاجنبية بسبب ارتفاع سعر صرف (الدولار الامريكى) مقابل الدينار العراقي وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية مختلفة وقد تم تغطية هذه الزيادة في السعر من الناحية التشريعية من خلال قانون الموازنة العامة للدولة لسنة 2021 ولقياس أثر الفروقات الناشئة عن عمليات التسوية التي أجريت لترجمة البنود النقدية على المركز المالي للوحدات الاقتصادية كما في 2020/12/31 سواء كانت مصارف او شركات عامة او خاصة او اثرها على احتساب الدخل العام لتلك الوحدات الاقتصادية ، أصدر البنك المركزي العراقي بصفته الجهة المرجعية المسؤولة عن تنظيم السياسة النقدية في العراق مجموعة من الكتب الرسمية الموجهة الى المصارف المجازة في العراق والى المؤسسات المالية غير المصرفية وجهات حكومية اخرى للعمل بموجبها وذلك لتوحيد المعالجات المحاسبية ولأهمية التوجيهات التي تضمنتها تلك الكتب نستعرض ادناه الأمور التي كانت لها علاقة مباشرة مع ما تم تطبيقه ومالم يتم تطبيقه بخصوص المعيار موضوع البحث في عينة المصارف والشركات التي تم اختيارها من خلال ما تضمنته تلك الكتب التي كانت ملزمة التطبيق على البيانات المالية لسنة 2020 وراي الباحث ببعض الفقرات الواردة فيها قدر تعلق الامر بمدى الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) علما ان هذا المعيار قد بدا تطبيقه في العراق اعتبارا من بداية سنة 1995: -

1- كتاب دائرة العمليات المالية وإدارة الدين المرقم (2440/1/6) في 2020/12/20 حدد فيه اسعار صرف العملة الاجنبية (الدولار الأمريكي) الى الدينار العراقي اعتباراً من 2020/12/20 وكما يأتي: -

دينار لكل دولار

1450 سعر شراء الدولار من وزارة المالية.

(السعر الذي اعتمد في قانون الموازنة العامة للدولة لسنة 2021).

1460 سعر بيع الدولار للمصارف من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية

(البنك المركزي العراقي).

1470 سعر البيع من قبل المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للمستفيد النهائي.

2- كتاب دائرة مراقبة الصيرفة المرقم (382/2/9) في 2020/12/21 والذي نص على [تقرر قيامكم بتعديل قيمة العملة

الاجنبية (الدولار) وأية عملات تقيم على اساس علاقتها بالدولار في السجلات المالية والانظمة المصرفية في بداية يوم

العمل 2020/12/20 لاستخراج الفرق بين كلف حيازة تلك العملة والقيمة الحالية لها بعد تغيير سعر صرفها وبما يتماشى

مع كلفة الحصول عليها (1460) دينار للدولار أو اي سعر يتم الحصول على الدولار بموجبه والتعامل مع الفرق قيدياً

وفقاً للمعايير الدولية للإفصاح المالي (IFRS)].

وهنا لاحظ الباحث ان الكتاب أعلاه لم يتضمن الإشارة الى المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) بشكل صريح بالرغم من ان المعالجات

المحاسبية لهذا المعيار طبقت من قبل معظم المصارف عينة البحث وتم الاكتفاء بالإشارة الى تطبيق معايير الإبلاغ المالي.

3- كتاب دائرة مراقبة الصيرفة المرقم (401/2/9) في 2020/12/28 الذي تضمن عدد من الفقرات اهمها: -

أ. الفقرة (2) من الكتاب والتي نصت على عدم توزيع أية ارباح متحققة من تقييم الموجودات الاجنبية حسب سعر الصرف الرسمي

الجديد، ويتطلب الاحتفاظ بهذه الارباح كمخصصات اضافية لمعالجة الحالات الاتية:

- الانخفاض في تغطية نسبة كفاية رأس المال

- الانخفاض في مخصصات القروض الممنوحة بعملة الدولار.

- الانخفاض في مخصصات الاستثمارات الخارجية المتعثرة بعملة الدولار.

- معالجة مخصصات الائتمان المتعثر بشكل عام.
- معالجة المخصصات على تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9).
- ب- الفقرة (3) من الكتاب مراجعة دائرة التسجيل العقاري وتعديل الرهونات المسجلة بالدينار مقابل القروض الممنوحة لعملائهم بالدولار.
- ج- على المصارف التي لديها خسائر ناتجة عن مراكز نقد دائنة اقتطاع هذه الخسائر من ارباحها لسنة 2020 بنسبة (100%).
- د- الفقرة (5) من الكتاب يمكن للمصارف التي ليس لديها ارباح كافية لتغطية المخصصات اعلاه خلال سنة 2020 معالجة الخسائر والمخصصات في مدة اقصاها 2021/12/31.
- ومن مضمون هذا الكتاب يتبين انه تم التوجيه بتحويل الأرباح المتحققة عن عملية التغيير في أسعار الصرف للعمليات الأجنبية لتغطية الانخفاضات في مخصصات بعض الحسابات ضمن حسابات المركز المالي خلافا لما ورد في المعيار المحاسبي موضوع البحث الذي أوصى بتحويل او تبويب الأرباح او الخسائر الناتجة عن التغيير ضمن بيان الدخل او كشف الدخل الشامل الاخر ويفهم من ذلك انه لإيراد زيادة الأرباح من هذا المصدر دون تقديم توضيح لذلك.
- 4- كتاب دائرة مراقبة الصيرفة المرقم (155/2/9) في 2020/5/27 وفيه تم التأكيد على ضرورة الالتزام بالفقرة (2) من كتابهم المرقم (401/2/9) المذكور اعلاه.
- 5- كتاب دائرة مراقبة الصيرفة المرقم (489/6/9) في 2021/12/29 الذي تضمن عدد من التوجيهات وهي: -
- أ- الفقرة (1) من الكتاب وفيها يتم اعتماد سعر الصرف الرسمي (1460) دينار للدولار الأمريكي الواحد في البيانات المالية الفصلية والسنوية مع مراعاة ما سيرد في الفقرة (2) ادناه من استثناء بشأن شراء العملة الاجنبية بسعر اخر.
- ب- الفقرة (2) من الكتاب وفيها يتم تقييم الموجودات الثابتة بالعملة الاجنبية بالكلفة التي تم الحصول عليها، ويتم تثبيت قيمة العملة الاجنبية المشتراة والمباعة وفقاً لسعر الصرف الذي تمت به العملية والتعامل مع الفرق قيدياً وفقاً للمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS).
- ج- الفقرة (3) من الكتاب وفيها معالجة الايرادات والمصروفات الناتجة عن تغيير سعر الصرف ضمن بيان الدخل.
- د- الفقرة (4) من الكتاب وفيها يتم مطابقة الارباح المتحققة من صافي مراكز النقد الاجنبي كما في 2020/12/31 مع الارباح المعترف بها ضمن بيان الدخل وحساب المخصصات، على ان يتم مراعاة ما يلي:
- اولاً- عدم توزيع الارباح المتحققة نتيجة تغيير سعر الصرف، وعكسها على انواع المخصصات، وفي حالة كفاية هذه المخصصات يتم عكس الارباح على حساب مخصص تقلب اسعار الصرف.
- ثانياً- يمكن تخفيض حساب مخصص تقلب اسعار الصرف في حالة البيع الفعلي للموجود الذي ساهم في تكوين الارباح الناتجة من تغيير سعر الصرف، على ان يتم أخذ الموافقة المسبقة من قبل هذا البنك قبل المضي بإجراءات تخفيض المخصص.
- هـ- ان الموجودات والمطلوبات التي يسمح بقيدها بالعملة الأجنبية هي:
- الموجود النقدي بالعملة الاجنبية.
 - الائتمان النقدي/ التمويلات النقدية بالعملة الاجنبية.
 - الفوائد أو العوائد/ العمولات (المدينة، الدائنة) بالعملة الاجنبية.
 - الاوراق المالية بالعملة الاجنبية.
 - الاستثمارات المالية خارج العراق بالعملة الاجنبية.
 - الموجودات الثابتة التي تقع خارج العراق.
 - تأمينات لدى الغير بالعملة الاجنبية.

- مدينو خطابات الضمان المدفوعة بالعملة الاجنبية.
- مصاريف مدفوعة مقدماً بالعملة الاجنبية.
- الصكوك أو الشيكات بالعملة الاجنبية.
- الودائع بالعملة الاجنبية.
- الاقتراض بالعملة الاجنبية.
- التأمينات المستلمة بالعملة الاجنبية.
- الائتمان النقدي والتعهدي بالعملة الاجنبية.

بيان أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21/ IAS) على الحصيلة الضريبية

استنادا الى ما جاء في الجانب النظري فان موضوع المعيار المحاسبي الدولي رقم (21/ IAS) يتناول كيفية المعالجة المحاسبية لأثر تغيرات أسعار صرف العملات الاجنبية على القوائم المالية وخاصة قائمة المركز المالي وكشف الدخل سواء من ناحية موضوعيتها او ملائمتها وبالتالي توفيرها لمعلومات جيدة يمكن استخدامها من قبل مستعملي هذه القوائم لاتخاذ قرارات مناسبة وصحيحة اذ تعطي هذه القوائم صورة حقيقة عن الوضع المالي لأي وحدة اقتصادية ومن خلال الاطلاع على عدد من البيانات المالية الخاصة ببعض المصارف والشركات الخاصة وعلى ضوء ما توفر للباحث من معلومات تساعد في تطبيق الجانب العملي من البحث وقع الاختيار على عدد من المصارف الاهلية العاملة في العراق والشركات الخاصة بوصفها عينة البحث ولم يتم ذكر اسم هذه المصارف والشركات لخصوصية عملها وعليه تم استخدام مجموعة من الارقام والرموز كمسميات لها.

1- المصارف العراقية الاهلية : لأغراض استكمال بحثنا العملي عن تطبيقات المعيار موضوع البحث وبعد اجراء المقابلات والمناقشات مع عدد من المحاسبين القانونيين وأساتذة جامعيين في مجال الاختصاص ومحاسبين ومدققين يعملون في بعض المصارف وفي الهيئة العامة للضرائب حصلنا على شروحات وارهاء بخصوص تطبيق المعيار الا اننا لم نحصل على المعالجات المحاسبية التي اجراها المحاسبون العاملون في المصارف واوراق عملهم التي تبين الحسابات التي تأثرت بالمعيار ، وعليه لجأنا الى البيانات المالية الصادرة لسنة 2020 للمصارف عينة البحث وعددها (10) مصارف من الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية بعد ان تعذر علينا الحصول عليها من المصارف ذات العلاقة .

ومن خلال الاطلاع على ماورد في تقارير إدارة تلك المصارف وتقارير مراقبي الحسابات الذين قاموا بتدقيقها وابداء الرأي فيها وجدنا ان عدد من هذه التقارير لم تتطرق الى او تقص عن موضوع قيام المصرف بتطبيق المعيار الدولي رقم (21) وأثر التطبيق على حقوق الملكية او على الدخل إضافة الى انه لم تكن هناك حسابات بهذا الخصوص ظاهرة في قائمة المركز المالي وكشف الدخل بالرغم من ان تلك المصارف لا بد انها تعاملت بالعملات الأجنبية وبالتأكيد كان لديها ارصدة بالعملة الأجنبية لبعض الحسابات كما في 2020/12/31.

كما ان قسماً آخر من المصارف أوضح في تقاريره لسنة 2020 انه تم احتساب مبالغ الفروقات الناتجة عن تغيير اسعار صرف العملات الأجنبية وتم تبويبها لحسابات استحدثتها لهذا الغرض (لم يرد حساب خاص في النظام المحاسبي للمصارف والنظام المحاسبي الموحد تبويب فيه هذه الفروقات) وطبقت عليها المعالجة المحاسبية التي عممها البنك المركزي العراقي في كتبه الصادرة بهذا الخصوص.

ونستعرض ادناه ما توصلنا اليه بعد الدراسة والبحث اثار تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) على تعديل البيانات المالية بالعملة الأجنبية في المصارف وأثر ذلك على نتائج النشاط وبالتالي على الحصيلة الضريبية: -

أ - مصرف رقم (1)

قائمة المركز المالي كما في 2020/12/31

2020 (معدلة من قبل الباحث) دينار عراقي قبل تطبيق سعر صرف الدولار (1190) دينار	2020 الصادرة دينار عراقي بعد تطبيق سعر صرف الدولار (1460) دينار	التفاصيل
338111274777	357,700,691,777	نقد وارصدة لدى البنك المركزي العراقي
138,827,183,508	138,827,183,508	تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي
250,000,000	250,000,000	استثمار في شركات تابعة
4,144,810,327	4,144,810,327	استثمارات مالية متوفرة للبيع بالقيمة العادلة
32,988,728,081	32,988,728,081	المدينون
15,418,967,057	15,418,967,057	ممتلكات، مباني والمعدات (بالقيمة الدفترية)
22,149,794,610	22,149,794,610	موجودات اخرى
551890758360	571,480,175,360	مجموع الموجودات
		المطلوبات
269,018,347,254	269,018,347,254	ودائع العملاء
7989397168	27,578,814,168	تأمينات زبائن عن أنشطة مصرفية وحسابات ذات طبيعة جارية
5,450,000,000	5,450,000,000	قرض البنك المركزي
2,702,188,113	2,702,188,113	الدائنون
1,456,376,107	1,456,376,107	مطلوبات اخرى
286616308642	306,205,725,642	مجموع المطلوبات
		حقوق المساهمين
250,000,000,000	250,000,000,000	راس المال
4351178277	7,618,922,127	احتياطي قانوني
487,897,447	487,897,447	احتياطيات اخرى
(1,808,933,548)	(1,808,933,548)	احتياطي التغير في القيمة العادلة
4,520,303,676	4,520,303,676	احتياطي القيمة العادلة
4,520,303,676	4,456,260,016	الفائض المتراكم
265,274,449,718	265,274,449,718	مجموع حقوق المساهمين
551890758360	571,480,175,360	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

ومن دراسة قائمة المركز المالي للمصرف تبين لنا ان مجموع جانب الموجودات وجانب المطلوبات قد زاد بمبلغ الفروقات المحتسبة وفي هذه الحالة فان عملية الترجمة قد أدت الى تعزيز وتقوية المركز المالي للمصرف عن طريق تبويب المبالغ الناتجة عن تغيير سعر صرف العملة الأجنبية عند ترجمة ارصدة حساب نقد وارصدة لدى البنك المركزي العراقي بمبلغ (19,589,417,000) دينار حيث انه بلغ رصيد هذا الحساب كما في 2020/12/31 في البيانات الصادرة (357,700,691,777) دينار بعد تقييمه على أساس سعر الصرف الجديد البالغ (1460) دينار لكل دولار. مقابل مبلغ (338111274777) دينار مقيم بسعر الصرف القديم البالغ (1190) دينار لكل دولار. وتبويب نفس المبلغ (الجانب الدائن من القيد المزدوج) الى حساب تأمينات زبائن عن أنشطة مصرفية وحسابات ذات طبيعة جارية حسب اعتقادنا لكون ايضاحات البيانات المالية لم تبين اسم الحساب الذي تم تسجيل الفروقات لصالحه بالرغم من ان أحد الإيضاحات أشار الى ان الفروقات تم توزيعها وحسب توجيهات البنك المركزي العراقي لتغطية (مخصص مخاطر السلف الشخصية ومخصص انخفاض أسعار مباني مستلمة وتسوية حساب مصاريف مدفوعة مقدما) والجدول ادناه يبين مجموع الموجودات والمطلوبات قبل وبعد احتساب الفروقات حسب أسعار الصرف قبل وبعد التغيير وحسب المعيار المحاسبي موضوع البحث :

المبالغ /ألف دينار عراقي

اسم الحساب	المجاميع قبل الاحتساب الدولار بسعر 1190 دينار	المجاميع بعد الاحتساب الدولار بسعر 1460 دينار
الموجودات	551890758360	571,480,175,360
المطلوبات	551890758360	571,480,175,360

كشف الدخل للسنة المالية المنتهية في 31 /كانون الاول /2020

التفاصيل	الحصيلة الضريبية قبل تطبيق المعيار (IAS/21) (دينار عراقي)	الحصيلة الضريبية بعد تطبيق (IAS/21) (دينار عراقي)
الإيرادات من العمليات الجارية		
إيرادات وفوائد الائتمان النقدي الممنوح	2,077,425,267	2,077,425,267
إيرادات وعمولات الائتمان التعهدي	2,316,583,726	2,316,583,726
إيرادات الاستثمارات	71,394,633	71,394,633
إيرادات أنشطة مصرفية أخرى	10,529,183,975	10,529,183,975
إيراد بيع وشراء عملات أجنبية	1,446,312,342	1,446,312,342
• أرباح فروقات تغيير أسعار العملات الأجنبية	-----	19,589,417,000
إجمالي الإيرادات من العمليات الجارية	16,440,899,943	36,030,316,943
مصروف العمليات المصرفية		
مصاريف فوائد العمليات المصرفية	(5,225,968,062)	(5,225,968,062)
مجموع العمليات المصرفية	(5,225,968,062)	(5,225,968,062)
المصاريف الإدارية		
الرواتب والأجور	(2,172,049,206)	(2,172,049,206)
المصاريف الإدارية	(2,125,083,818)	(2,125,083,818)
الاندثار والإطفاءات	(870,761,741)	(870,761,741)
مجموع المصاريف الإدارية والاندثار	(5,167,894,765)	(5,167,894,765)
إجمالي المصاريف من العمليات الجارية	(10,393,862,827)	(10,393,862,827)
صافي الدخل من العمليات الجارية (الاعتيادية)	6,047,037,116	25,636,454,116
تضاف الإيرادات من العمليات غير الجارية: إيرادات أخرى	102,919,980	102,919,980
تنزل المصاريف من العمليات غير الجارية: مصاريف أخرى	(623,531,219)	(623,531,219)
صافي الدخل قبل الضريبة	5,526,425,877	115,842,877,25
• تنزل ضريبة الدخل	(852,842,159)	(3,767,376,431)
صافي ربح السنة بعد الضريبة	4,673,583,718	21,348,466,446

• تم إضافة المبلغ المحتسب من قبل المصرف عن (أرباح فروقات تغيير أسعار العملات الأجنبية) والمبوب لحساب احتياطي فروقات ترجمة العملات الأجنبية البالغ (19589417000) دينار عراقي المتحقق عن ترجمة أرصدة الحسابات النقدية بالعملات الأجنبية كما في 2020/12/31 الى الإيرادات الجارية للمصرف من قبل الباحث لتعديل صافي الربح وفقا للمعالجة المحاسبية التي وردت بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (21/ IAS) موضوع البحث.

ان المبلغ أعلاه وردت تفاصيله في الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية حيث لم يتمكن الباحث من الحصول على أوراق عمل المحاسب التي تضمنت القوائم المحاسبية التفصيلية التي على أساسها تم احتساب هذا المبلغ تنفيذاً لما ورد في كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (382/2/9) في 2020/12/21 الذي قرر تعديل قيمة العملة الأجنبية (الدولار) وحسب أسعار الصرف للعملات

المتداولة من قبل هذا المصرف وفقا لسعر صرف الدولار الامريكى الجديد وكما ورد في كتاب البنك المركزي العراقي رقم (2440/1/6) في 2020/12/20 علما ان سعر الصرف للدولار الأمريكي قبل التغيير كان (1190) دينار لكل دولار: -

العملة الاجنبية	سعر الصرف بعد التغيير
الدولار الامريكى	1460 دينار لكل دولار
اليورو	1789,814 دينار لكل يورو
الدرهم الاماراتي	397,657 دينار لكل درهم

• ان مبلغ ضريبة الدخل (الحصيلة الضريبية) وفقا للنسب الضريبية القانونية (15%) من صافي الربح بلغ وكما موضح في كشف الدخل أعلاه وضمن الحقل بعد تطبيق المعيار ذو العلاقة مبلغ (3767376431) ديناراي بزيادة مبلغها (2914534272) دينار عما احتسب من قبل المصرف في بياناته المالية الصادرة للسنة المالية 2020 والبالغ (852,842,159) دينار حيث لم يتم إضافة مبلغ الأرباح المذكور أعلاه عن فروقات اسعارالعملة الأجنبية الى إيرادات المصرف الجارية. ويعود ذلك الى ان المصرف قام بتوزيع او تبويب مبلغ تلك الارباح وحسب توجيهات البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم (401/2/9) في 2020 /12/28 الذي أكد على المصارف بعدم توزيع اية أرباح متحققة عن تقييم الموجودات بالعملة الأجنبية حسب سعر الصرف الجديد والاحتفاظ بهذه الأرباح كمخصصات إضافية لمعالجة حالات معينة. وتم التوزيع فعلا الى الحسابات الآتية: -

اسم الحساب	المبالغ /ألف دينار عراقي
مخصص مخاطر السلف الشخصية	10571047
مخصص انخفاض أسعار مبانى مستلمة	2100000
تسوية حساب مصاريف مدفوعة مقدما	6918370
المجموع	19589417

وبذلك فان المصرف لم يطبق ما ورد من معالجات محاسبية في المعيار المحاسبي رقم (21) الذي أوصى بتبويب الأرباح الناتجة عن عمليات ترجمة ارصدة الحسابات بالعملة الأجنبية الى كشف الدخل.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

من خلال ماتم مناقشته في الجانب النظري واختباره في التطبيق العملي ضمن هذا البحث، والنتائج التي توفرت لدى الباحث سيتطرق هذا المبحث الى اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها وكالاتي:-

1- قيام المصارف بتبويب الفروقات المتحققة عن تغيير اسعار العملات على حسابات مسمياتها مختلفة من مصرف الى اخر وذلك لكون النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف لم يوفر حساب خاص لهذه الفروقات سواء كانت دائنة او مدينة (ربح او خسارة تقييم).

2- ان محاسبة العملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية من المصاعب التي تواجه محاسبي الشركات المالية وغير المالية سواء كان لها أنشطة محلية بعملة تختلف عن عملة اعداد التقارير المالية او قد تكون لها أنشطة خارجية لتنفيذ معاملات استيراد او تصدير البضائع والخدمات او تكون هذه الشركات لها فروع ونشاطات في دول اجنبية.

3- لم يتضمن كتاب دائرة مراقبة الصيرفة الإشارة الى المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) بشكل صريح بالرغم من ان المعالجات المحاسبية لهذا المعيار طبقت من قبل معظم المصارف عينة البحث وتم الاكتفاء بالإشارة الى تطبيق معايير الإبلاغ المالي.

4- تم التوجيه من قبل دائرة مراقبة الصيرفة بتحويل الأرباح المتحققة عن عملية التغيير في أسعار الصرف للعملة الأجنبية لتغطية الانخفاضات في مخصصات بعض الحسابات ضمن حسابات المركز المالي خلافاً لما ورد في المعيار المحاسبي موضوع البحث الذي أوصى بتحويل أو تبويب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير ضمن بيان كشف الدخل.

ثانياً: التوصيات

من خلال الاستنتاجات السابقة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات :

- 1- استحداث حساب خاص لتبويب المبالغ المتحققة عن تغيير اسعار العملات سواءاً كانت مدينة او دائنة وضمن حساب الإيرادات العرضية لكون هذه الفروقات لم تأتي عن النشاط الاعتيادي للمصرف.
- 2- ضرورة قيام الجامعات والمعاهد المهنية التي تعنى بالدراسات المحاسبية بأقامة دورات ومحاضرات من شأنها اعطاء تطبيقات عملية عن المعايير المحاسبية بصورة عامة والمعيار المحاسبي الدولي رقم (21) بشكل خاص.
- 3- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بصفته الجهة المخولة رسمياً في العراق بالاشراف والمراقبة على المصارف العراقية الاهلية والحكومية بأصدار توجيهات توضح اهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) والمعالجات المحاسبية المتعلقة به والتي تؤثر على دقة البيانات المالية لتلك الجهات.
- 4- لضمان دقة نتائج النشاط للمصارف نوصي بأن يقوم البنك المركزي العراقي بأصدار توجيه يتعلق بأجراء المعالجات المحاسبية الصحيحة وفقاً لما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) واخضاع الارباح المتحققة للنسب الضريبية القانونية وله ان يوجه بعدم توزيع ارباح للمساهمين من الارباح المتحققة بعد الضريبة. حفاظاً على المركز المالي لتلك المصارف.

المصادر

اولاً: المنشرات والوثائق والقواعد الرسمية

- 1- نقابة المحاسبين والمدققين (IUAA)- جمهورية العراق، بإذن من مؤسسة المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IAS)، طباعة شركة (ام بي جي العالمية) / لندن، 2016.
- 2- نقابة المحاسبين والمدققين (IUAA)- جمهورية العراق، بإذن من مؤسسة المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IFRS)، طباعة شركة (ام بي جي العالمية) / لندن، 2016.
- 3- قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 (المعدل).

1- ثانياً: الكتب العربية

- 2- العامري، سعود جايد مشكور، المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2021.

ثالثاً: البحوث والدوريات

- 1- حمد ، منى كامل ، " أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي " دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (41) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (11) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 2013.
- 2- سلوم ، حسن عبد الكريم ، ونوري ، بتول محمد ، " تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال (التحديات ، الفرص ، الافاق) " ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السابع ، جامعة الزرقاء ، عمان ، 2012.
- 3- شبلي ، مسلم علاوي ، فاضل ، عدي صفاء الدين ، " مدى ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية للمتطلبات المحاسبية في القطاع النفطي دراسة في شركة نفط الجنوب " ، جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة، 2014.

رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

- 1- البغدادي، علي غانم شاكر، نظم المعلومات ودورها في تعزيز الإيرادات الضريبية، بحث مقدم للحصول على الدبلوم العالي المعادل للماجستير في الضرائب من جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، 2015.
- 2- العسكري، زينا محمد سبتي، دور ضريبة العقار في زيادة الإيرادات الضريبية، بحث مقدم للحصول على الدبلوم العالي المعادل للماجستير في الضرائب من جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، 2014.
- 3- صبري، زينه فاضل، اثر استخدام الاجراءات التحليلية في تعزيز ثقة ومصداقية القوائم المالية المقدمة للإدارة الضريبية، بحث مقدم للحصول على الدبلوم العالي المعادل للماجستير في الضرائب من جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، 2018.
- 4- خضر، برزان علي، تقويم اداء الادارة الضريبية وعلاقته بالحصيلة الضريبية، بحث مقدم للحصول على الدبلوم العالي المعادل للماجستير في الضرائب من جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، 2008.